دعوة مهدي المخزومي إلى استبدال مصطلح (حروف الإضافة) بمصطلح (حروف الجر) مناقشة ورد

صادق محمد محمد الرقيمي
قسم اللغة العربية-كلية التربية والعلوم برداع-جامعة البيضاء-اليمن
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v4i2.298

ملخص

يناقش هذا البحث دعوة مهدي المخزومي إلى استبدال المصطلح السائر على ألسنة الكوفيين (حروف الإضافة) بالمصطلح البصري (حروف الجر)، وبما أن البحث قائم على الموازنة بين مصطلحين فليس ثمة أصلح من المنهج الموازن، ولا يعني هذا الكلام استغناء هذا المنهج بنفسه، بل يعني: أنه هو المنهج الرئيس دون إغلاق الباب أمام غيره ما دعت الحاجة.

وقد عالج الباحث هذين المصطلحين _ والمصطلحات التي تمت إليهما بصلة _ معالجةً شملت الجانب الصناعي والمعنوي والدلالي، وهو قبل ذاك تناول هذين المصطلحين مشيرًا إلى استعمالهما، وأول من قال بهما، ومنبهًا _ في الوقت نفسه _ على عدم صحة ما شاع من أن مصطلحي: (حروف الإضافة)، و(الخفض) كوفيا المولد.

ولم يناقش الباحث دعوة المخزومي هذه بمعزلٍ عن الأسباب والدواعي التي دفعته إليها، بل حرص جدًا على الوقوف عليها، وبعد استعراض دعوة المخزومي ومناقشتها توصل الباحث إلى أن المصطلح البصري أخص وأدق وأكثر انضباطًا؛ إذ يؤدي _ منفردًا ما يؤديه مصطلحا: (الإضافة)، و(الخفض)، كذلك هذا المصطلح البصري لا يوقعنا في التداخل والتشابك الذي يوقعنا فيه مصطلح (الإضافة)، علاوة على ذلك وقع المخزومي بدعوته هذه في تناقضٍ شديدٍ، فهو إذ يدعو إلى ترك التقدير يسقط فيه، وأكثر من ذلك أن بعض الحروف عنده تنهض _معًا_ بوظيفتين متناقضتين كما هو الحال مع (خلا)، وأختيها.

الكلمات المفتاحية: (الجر، الإضافة، الخفض)

توطئة:

كان مما رأى الدكتور مهدي المخزومي أن النحو قد خبت ناره، وركد ماؤه، وأصبح من الصعوبة بمكان دراسة قواعده والتمكن منها وهو بهذه الصورة، ملقيًا باللائمة على البصريين؛ إذ إن منهجهم المنطقي الفلسفي _ حسب زعمه _ هو المسئول عما وصل إليه النحو، فقد قيدوه بمنهجهم هذا وشلوا حركته وديناميكيته، وما العامل إلا ثمرة من ثمار منهجهم الذي تتجلى هيمنته بصورة بارزة في المصطلحات التي هي انعكاس له، وليس كذلك الكوفيون الذين أخذوا _ حسب زعمه _ ينسجون القواعد ويضعون المصطلحات انطلاقًا من المعنى فجاءت مجافية للعامل، بخلاف المصطلحات البصرية التي هي وليدة المنطق والفلسفة. (المخزومي، 1986، صـ14، وما بعدها).

وبما أن جمود النحو وتصلب قواعده كان نتيجة جنوح البصريين عن منهج الخليل إلى منهجٍ فلسفيٍ منطقيٍ عقليٍ، فلن تعود للنحو حيويته إلا إذا اقتفينا خطى الخليل وسلكنا مسلكه، وتابعنا الكوفيين الذين ساروا في طريقه وضل عنه البصريون، وهذا يعني أن نهجر المصطلحات البصرية إلى الكوفية. (المخزومي، 1986، صـ15، وما بعدها، و19، وما بعدها، و22، 23، 24، 27، 28، 30).

مشكلة الدراسة:

هل دعوة المخزومي إلى استبدال مصطلح (الإضافة) بمصطلح (الجر) نابعة من أسس علمية مقصدها تيسير النحو أم أنها تأتي في سياق تعصبه للنحو الكوفي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات عدة:

هل عمّ المصطلح البصري عمومًا و(الجر) خصوصًا هكذا أم أن العلماء وجدوا فيه ما افتقدوا في المصطلح الكوفي؟

لو كُتِب لدعوة مهدي المخزومي النجاح، وأخذ مصطلح (الإضافة) يجري على ألسنة الناس مع الجر بحرف وبدونه، هل سيجدون تيسيرًا أم تناقضًا كان العلماء قد تحاشوه بتخصيص مصطلح (الإضافة) وجعْله علمًا على (الإضافة) بغير حرف؟

هل كان المخزومي يدرك أن دعوته هذه تجعله متناقضًا بحيث تتداخل (الإضافة) مع (الإسناد) ومن ثم يتصادمان، وينتج عنه زعزعة الأسس التي أراد لها أن تكون منطلقًا لتجديد النحو؟

أهدافها:

تبين السبب أو الأسباب التي دعت النحاة _ البصريين ومتابعيهم وهم جل النحاة _ إلى تضييق مصطلح (الإضافة)، وجعله علمًا خاصًا بالإضافة بدون حرف.

معرفة السبب أو الأسباب التي تقف وراء دعوة المخزومي الرامية إلى إعادة مصطلح (الإضافة) إلى سابق عهده بحيث يكون فضفاضًا يشمل الإضافة بحرف، والإضافة بدونه.

الموازنة بين عمل النحاة القدماء ودعوة المخزومي في ضوءٍ من تيسير النحو؛ بغية الوصول إلى رأيٍ حول هذين الرأيين، وتحديد أيهما أنفع وأجدى في سبيل تقريب النحو وتيسيره.

تسمى (حروف الجر) حروف إضافة (سيبويه، 1988، 38/1 92، 106، 314/3، 496، 497)، وحروف خفض (الفراء، 56/1، 97، 156، 196)، و(البجائي الأبذي ، 2001، صـ431)، و(ابن يعيش، 2001، 123/2)، وصفات كذلك (الفراء، 2/1، 385/2، 404)، و(الزجاجي، 1985، صـ65)، و(ابن السراج، 204/1)، و(ابن يعيش، 2001، 454/4)، وقد شاع أن التسميتين: الأولى والثانية كوفيتان، والصواب: أنهما بصريتان؛ إذ نجد الأولى _ حروف (الإضافة) _ في كتاب سيبويه (سيبويه، 1988، 38/1 92، 106، 314/3، 496، 497)، وفي مقتضب المبرد (المبرد، 136/4)، ونجد الثانية _ حروف (الخفض) _ في معجم العين (الخليل، 52/2)، و"الذي عرفناه: أن الخليل قد استعمل (الخفض) كثيرًا في (العين)، كما ورد (الخفض) في (الكتاب)، و(المقتضب)" (السامرائي، 1987، صـ154)، وأما تسمية (الصفات) فكوفية خالصة. (الفراء، 2/1، 385/2، 404)، و(ابن يعيش، 2001، 454/4).

وهذه التسميات المتعددة بعضها مشتق من المعنى الوظيفي، وبعضها الآخر من العمل، فالتي ترجع إلى المعنى الوظيفي: حروف (الإضافة)، وسميت كذلك لإضافتها معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها. (ابن يعيش، 2001، 123/2، 454/4)، و(السيوطي، 413/2)، و(الصبان، 1997، 302/2).

وأما تسمية: حروف (الجر) فمختلف فيها، فبعضهم يرجعها إلى العمل؛ لأنها تجر ما بعدها (ابن يعيش، 2001، 454/4)، و(السيوطي، 413/2)، و(الصبان، 1997، 302/2)، وبعضهم إلى المعنى لأن الجر معناه التوصيل، أي: أنها توصل أو تجر ما قبلها إلى ما بعدها (السيوطي، 413/2)، و(الصبان، 302/2)، و"الأظهر أنه قيل لها حروف (الجر) لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف (الجزم)، وبعضها حروف (النصب)". (الأستراباذي، 1978، 261/4). ومن العمل أخذت تسمية حروف (الخفض)؛ لأنها تخفض ما بعدها، أي: تجره (ابن يعيش، 2001، 454/4).

وأما (الصفات) فيرجع أمرها إلى شيء خارج عن المعنى الوظيفي والعمل، وهو: أنها تكون صفة لما قبلها من النكرات. (ابن يعيش، 2001، 454/4).

عرض ومناقشة:

ليس بخافٍ أن المخزومي قد أرخى زمام قلمه وأطلق له العنان، وقاده تشيعه وتعصبه للكوفيين ليس إلى محاولة إحياء نحوهم وحسب، بل إلى الدعوة إلى اتخاذه مثلًا أعلى، وأكثر من ذلك زعمه أن النحو اليوم لن يتطور ويستعيد إشراقته وحيويته إلا إذا أخرجناه من قوالب البصريين الفلسفية الجافة الممنطقة إلى منهج الكوفيين، زد على ذلك أنه لا يذهب بعيدًا عما يدعو إليه المنهج الحديث المجافي للتعليل والتأويل، بخلاف نحو البصرة الذي يقع منه على طرف نقيض، وهكذا أخذ ينسب إلى منهج الكوفيين كل المحاسن، ويفعل خلاف ذلك مع البصريين ومنهجهم، وأخذ يسير في ركابهم لا يسأل أأخطأوا أم أصابوا، وأيًا كان رأيهم فهو مقبول، سواء عسر ويسر، وتكاد تكون هذه الصفة هي الطاغية على كتبه، وقد لاحظ الباحثون هذا ومنهم إبراهيم السامرائي الذي تساءل: "وماذا من أمر مدرسة (الكوفة)؟" ثم أجاب بقوله: "تلك هي جِمَّى خص المخزومي بها نفسه ...، لقد كتب رسالته لنيل الدكتوراه في هذه المدرسة المزعومة، فأنّى لآخر أن يكتب في هذا العلم الذي استأثر به نفسه؟!... وقد قلت لك: إنه نال من نحو البصرة، وسفه رجالها" (السامرائي، 1987، صـ162).

ويقول عنه في موضع آخر: "ويعرض لما يدعى بالمدرسة البصرية، فهو ينال منها، بل يزري بآراء البصريين، ويسفه منها". (السامرائي، 1987، صـ162).

نعم صدق إبراهيم السامرائي وأصاب في توصيفه، والشواهد على هذا كثيرة، من ذلك أن المخزومي يقبل المصطلحات الكوفية على علاتها، ويلصق بها من المحاسن ما ليس لها، ويدعو إلى استبدالها بالمصطلحات البصرية رغم دقتها واستقرارها وتجذرها في أذهان الدارسين، والمصطلح البصري "لم يعم عفوًا إنما لدقته المنطقية... وكأنما كان بأيديهم قسطاس مستقيم وضع كل قاعدة نحوية في موضعها، بحيث لا تجور قاعدة على قاعدة، وارجع إلى مصطلح (الخلاف) الذي وضعه الكوفيون، فستراه يشتمل على صياغات متباعدة، وأين الظرف الواقع خبرًا من المفعول معه، ومن الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية؟... وليست بقية المصطلحات بأكثر من محاولات لمخالفة مدرسة البصرة في بعض مصطلحاتها؛ ولذلك رفضها نحاة العصور... والحق أنها مصطلحات أريد بها _ أو على الأقل _ بأكثرها إلى مجرد الخلاف على مدرسة البصرة، ومما يدلك على ذلك أوضح الدلالة موقف هؤلاء النحاة من ألقاب (الإعراب)، و(البناء) التي وضعتها مدرسة البصرة ...، وفكر الكوفيون طويلًا هل يمكن أن يضعوا لهذه الألقاب أسماءً جديدة؟ حتى إذا أعياهم ذلك لجئوا إلى قلبها، فجعلوا ألقاب الإعراب للمبني من الكلمات، وألقاب البناء للمعرب" (ضيف، صـ167)، والمصطلح الكوفي "لا يمكن أن يكون متصفًا بالشمول والسعة على نحو ما نجد لدى البصريين، وهو على أنه يفتقر إلى هذا ليس له القيمة الاصطلاحية التي تنصرف إلى الشيء الواحد حين يطلق، فكثيرًا ما وجدنا المصطلح الواحد يذهب إلى مسائل مختلفة كل الاختلاف". (السامرائي، 1987، صـ136).

إن مصطلح (الإضافة) واحد من المصطلحات التي دعا المخزومي إلى الأخذ بها وإحلالها محل المصطلح البصري (الجر) السائر على ألسنة الدارسين؛ بحجة أنه مصطلحٌ فلسفيٌ جاء من رحم العامل، ولا كذلك مصطلح (الإضافة)، ويذهب إلى أبعد من ذلك فيزعم أن مصطلح (الخفض) السائر على ألسنة الكوفيين لا يخضع لفلسفة العامل، بخلاف مصطلح (الجر)، فتجده يقول: "أما النحاة _ والبصريون منهم خاصة _ فيرون أن (الكسرة) إنما هي أثر لأحد حروف (الجر) أينما كانت، سواء أكانت في المجرور بحرفٍ أم في المضاف إليه؛ وذلك لأنهم آمنوا بفكرة العامل وبأن كل حركة في الأسماء أو في الأفعال إنما هي أثر من آثار العوامل، وأن حروف (الجر) هي العوامل، وهي التي ينسب إليها الجر في الأسماء؛ لأنها مختصة بها، فهي عاملة فيها". (المخزومي، 1986، صـ76).

وقد وقع بقوله هذا في جملة من التناقضات، منها: أنه يقول: إن (الكسر) كان نتيجة القول بالعامل، وهذا يعني: أن الخليل يقول به، أي: العامل؛ لأنه أول من أتى بهذا المصطلح وبغيره من ألقاب الإعراب والبناء، وأما أن هذه المصطلحات أُخِذت عنه فهاك من قول المخزومي ما يؤيد هذا: "كان الخليل يستعمل: (الرفع)، و(النصب)، و(الخفض) في المنونات، و(الضم)، و(الفتح)، و(الكسر) في غير المنونات، وكان يطلق (الجر) على (الكسرة) التي يدعو إليها التقاء الساكنين... وإنما أخذوها عن الخليل كما أخذوا غيرها عنه، وكما أخذ البصريون علاماتهم الخاصة منه أيضا". (المخزومي، 1958، صـ258).

وأما أن الخليل هو من ابتدع العامل فإليك قول سيبويه: "وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب" (سيبويه، 1988، 131/2)، وأخْذُ البصريين هذه المصطلحات عن أستاذهم يعني أنهم لم يبتدعوا العامل من تلقاء أنفسهم، وإنما أخذوه عن أستاذهم، وأنت _ دائمًا _ تجد المخزومي ينسب القول بالعامل إلى البصريين، ويبرىء الخليل منه (المخزومي، 1958، صـ258)، ومن دون أن يشعر أثبت قوله به بعد أن كان ينفيه عنه.

ومن تعصبه أنه دعا إلى ترك التسمية التي اشتهرت على لسان البصريين التي هي: حروف (الجر) بحجة أنها وليدة قولهم بالعامل، وهي "ليست عاملة، كما أنه ليس في اللغة عامل كما تصور النحاة وقرروا، فلا الفعل وما لا يشبهه، ولا الحروف المختصة بقادرة أن تعمل، ولا هي بعلل

وأسباب، كما أن الحركات ليست آثارًا لها، وإنما هي أعلام لغوية لوظائف لغوية، أو معانٍ إعرابية، أو قيم نحوية تؤديها الكلمة في ثنايا الجملة، والجملة أحيانًا في ثنايا الكلام" (المخزومي، 1986، صـ77)، وكأنه يقول: إن التسمية الشائعة على لسان الكوفيين _ التي هي: حروف (الخفض) _ ليست كذلك، ناسيًا أو متناسيًا أنه قال: إن الخلاف بين التسميتين "صناعي محض؛ لأن كلا الفريقين يسلم بالجر بها" (المخزومي، 1958، صـ283)، و"قد استعملوا (الخافض) للحرف الجار، وهذا أمر حاصل لاستعمالهم (الخفض)" (السامرائي، 1987، صـ133) ، و"كيفما كان الأمر فإن اختلاف الفريقين في هذه المصطلحات شكلي أيضًا؛ لأن الحالات التي يطلق البصريون فيها (الكسر)، و(الجر) يطلق الكوفيون فيها كلمة (الخفض)". (المخزومي، 1958، صـ258).

وها أنت ذا تراه يصرح بأن كلتا المدرستين تجر بحرف (الجر)، وأن الخلاف بينهم ليس إلا شكلًا، فكيف ينفي عن الكوفيين القول بالعامل، مع أن مؤدى التسميتين واحد؟ وإذا كان الفريقان قد أخذا عن الخليل، فكيف يكون ما أخذه البصريون عنه ممزوجًا بالعامل، وما أخذه الكوفيون عنه خاليًا منه؟ هل كان الخليل متناقضًا مع نفسه، أم كان الكوفيون يأخذون عن الخليل المصطلحات التي لا أثر فيها لعامل، ويتركون ما سواها للبصريين؟ ولا أدري كيف أعمى هذا التعصب نظره؟! ولو جعل الشمس حجابًا لما كان بوسعها إخفاء هذه الحقيقة التي لا ينكرها إلا متعصب.

ويزعم المخزومي أن التخلص من القول بالعامل _ هنا في هذا الباب _ يتحقق بهجر تسمية (الجر) إلى (الإضافة) الشائعة على لسان الكوفيين الذين قالوا: إنها "حروف استعملت واسطة للإضافة، وواسطة لإضافة ما يمكن إضافته مباشرة، فإذا قلنا: (سافرت من الكوفة إلى البصرة) كانت (من) و(إلى) واسطتين لإضافة (سافرت) إلى الكوفة والبصرة؛ لأن (سافرت) ببنائها وهيئتها مما لا يضاف أبدًا" (المخزومي، 1986، صـ77، 78)، ولم "يسموها: حروف (الجر) كما سماها البصريون". (المخزومي، 1986، صـ78).

وأنت لو تفسح لعينيك النظر وأخذت توازن بين المصطلح البصري (الجر)، والمصطلح الكوفي (الخفض) لوجدت عجبًا؛ وذلك لمرونة المصطلح البصري وقابليته للتضييق والاتساع، فهو مصطلح معنويٌ صناعيٌ في الوقت نفسه، فهو يجر ما قبله إلى ما بعده (يوصله)، ويعمل فيما بعده فيجره بالكسر، وفي حال كان حمله على المعنى يوقعك في تناقض مثل: (جاء القوم خلا زيدٍ) فلك أن تكتفي بالقول: إنه يجر ما بعده، بخلاف (الخفض) الذي ليس إلا مصطلحًا صناعيًا وحسب، إذ يعني _ فقط _ جر ما بعده، أي: خفضه بالكسر، ولمّا كان هذا المصطلح قاصرًا على الصناعة تجدهم _ أي: الكوفيين _ يكثرون من استعمال مصطلح (الإضافة)؛ إذ هو مصطلح معناه إلحاق أو إضافة ما قبله إلى ما بعده، وبهذا تجد أن المصطلح البصري (الجر) يؤدي ما يؤديه مصطلحا: (الخفض)، و(الإضافة) مجتمعين.

ولو نظرنا إلى التسميتين معًا _ من أكثر من وجه _ لوجدنا أن تسمية (الجر) الشائعة على لسان البصريين (أخص)، و(أدق) صناعةً ومعنًى، أما كونها أخص فيتأتّى من كونها قد أصبحت علمًا على (الإضافة) بحرف، نحو: (ذهبت إلى المدرسة)، وقد يطلق عليها _ ليس اليوم وإنما لدى المتأخرين من النحاة _ (حروف إضافة)، "لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجرّ بإضافة اسم إليه، بحذف التنوين من الأول للإضافة" (الأستراباذي، 1978، 202/2)، وقد وُفِّق البصريون حين خصصوا فجعلوا من (الإضافة) علمًا على الإضافة بغير حرف، نحو: (جاء غلام زيدٍ)، ومن (الجر) علمًا على الإضافة بحرف، نحو: (ذهبت إلى المدرسةِ)، وكان هذا منهم _ وتبعهم جل النحاة _ لأنهم رأوا أن إطلاق (الإضافة) على (حروف الجر) قد يأتي بكثير من التناقضات، من ذلك أن هناك حروفًا كـ(خلا)، و(عدا)، و(حاشا) لو أطلق عليها حروف (إضافة) لفسد المعنى، بل ناقض بعضه بعضا؛ لأن معناها ضد (الإضافة).

ولو كانوا فعلوا ما يطالب به مهدي المخزومي من الإبقاء على حروف (الجر) تحت مسمى (الإضافة) لكنا اليوم نواجه الكثير من التعارض والتناقض والتصادم، وسترى هذا، ولتولد لدينا وهمُ اتحادهما معنًى وخصائص، والحال أنهما ليسا كذلك، وهروبًا من الوقوع في وهمٍ كهذا عدل تمام حسان حين أراد اختيار مصطلح يشمل (الإضافة) بحرف وبدونه عن مصطلح (الإضافة) _ وإن كان يشمل الاثنين معًا _ إلى (النسبة)، وإليك قوله: "ولقد كان الكوفيون يطلقون (الإضافة) على المعاني المذكورة جميعًا، ولكن ما يوقر مصطلح (الإضافة) من تقاليد العرف الخاص في استعماله يجعلني أفضل للدلالة على ما يشمل معاني (الحروف)، و(الإضافة) مصطلح (النسبة)" (حسان، 1994، صـ201، 202)، ومن ثم فهو يسمي (حروف الجر): (حروف نسبة) (نفسه، صـ202)، لكن في كتابه التطبيقي (الخلاصة النحوية) تجده يعنون باب (حروف الجر) بـ(الجر بعد الحرف) (حسان، 2000، صـ168)، وبهذا ترى أنه لم يدرجها ضمن مصطلح (النسبة)، أو (الإضافة)، وكأنه أدرك مدى دقة النحاة، وحسن تقسيمهم، فعدل عن ضمها تحت مصطلح (النسبة)؛ لأنها توقعنا في التناقض نفسه الذي يوقعنا فيه مصطلح (الإضافة).

ومن هنا يتضح لك عدم واقعية دعوة المخزومي إلى استبدال التسمية الشائعة على لسان الكوفيين حروف (الإضافة) بتسمية البصريين (الجر)، والذي يزيدك تأكيدًا على دقة البصريين واستقرار مصطلحاتهم اضطراب الكوفيين، إذ تراهم يسمون الشيء الواحد بأكثر من تسمية، وتجد المصطلح عندهم قلقًا لا يكاد يقف على شيء، وحالهم في هذا الباب لا يختلف عن حالهم في بقية الأبواب، فتلفيهم يسمون حروف (الإضافة) (ظروفًا)، ويخلطون بين الأسماء والحروف، فيسمون (أمام)، و(خلف) وغيرهما من الظروف حروف (إضافة)، و" قد دخلت أدوات الخفض (حروف الجر) في مصطلح (الصفات) لدى الكوفيين، فـ(الصفة) عندهم هي الجار والمجرور" (السامرائي، 1987، صـ132)، و" قد استعمل الكسائي (الصفات) لما هو من أسماء الزمان، وأسماء المكان، أو ما يدعى بالظرف، وقد توسع الفراء في مدلول (الصفات) فأطلقه على اسم الزمان، واسم المكان، والجار والمجرور... وقد فرّق الفراء بين الظرف، والجار والمجرور في المصطلح، فأطلق (المحل) على الظرف، و(الصفة) على الجار والمجرور. قلت: إن الكوفيين لم يلتزموا بالمصطلح التزامًا تامًا، فكما أشرنا إلى أن الفراء قد ميز بين (المحل) و(الصفة) نراه يسوي بينهما من غير تمييز... ونجد (الصفة) لدى ثعلب، ولكنه يجعلها خاصة بظرف المكان، أما ظرف الزمان فيسميه (وقتًا)... وهو يجعل (الصفة) للجار والمجرور إذا كان محلًا للاسم" (السامرائي، 1987، صـ127، 128)، و(الصفة) عندهم قد تكون تامة، وهي "ما كان من الظرف خبرًا، ومحلًا للأسماء" (السامرائي، 1987، صـ130)، و"ناقصة وذلك إذا كان الظرف غير محلٍ للأسماء، ولم يكن خبرًا". (السامرائي، 1987، صـ130).

أما من حيث الدقة فإن تسمية (الجر) لا توقعنا في تصادم المعاني بخلاف تسمية (الإضافة) التي يدعو المخزومي إلى إحلالها محل (الجر)، تقول _ مثلًا _: (جاء الطلاب خلا زيدٍ)، فـ(خلا): حرف (إضافة)، وهو مع ذلك يفيد (الإخراج)؛ إذ يخرج ما بعده عما قبله، فكيف يوفّقُ الطالب المبتديء بين كونه حرف (إضافة) يضيف ما قبله إلى ما بعده، وكونه حرف (إخراج) يخرج ما بعده عما قبله؟ لكن قولنا بـ(الجر) يجنبنا هذا التصادم، وإذا قال أحدهم: إن تسمية الكوفيين: (الخفض) تجنبنا هذا التصادم أيضا، نقول له: نعم، الأمر كما قلت، لكن يترتب على قولك هذا أمران اثنان: أولهما: أنك أثبت قولهم بالعامل بعد أن نفيتته عنهم؛ فـ(الخفض) يعني: (الجر)، وإذا كان (الجر) أثرًا لعامل فكذلك (الخفض). ثانيهما: هل نستعمل تسمية (الخفض) مع (خلا) وغيره من الحروف التي تفيد (الإخراج)، ونعود إلى تسمية (الإضافة) مع الأخرى التي لا تفيده؟ فإن قلت: نعم، فهذا يعني الاضطراب وعدم استقرار المصطلح، وإن قلت: (لا) فإن استعمال مصطلح (الإضافة) مع حرف يفيد (الإخراج) قد يوهم أن بينهما تناقضًا، فكيف يوفق بينهما المبتديء؟ وليس كذلك مصطلح (الجر)، وهذا يعني أنه أيسر وأقرب.

وكيف تكون (ربّ) أو (الواو) النائبة عنها حرف إضافة في "وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله" (امرؤ القيس، 2004، صـ48)، ولم يسبقها شيء لتضيفه إلى ما بعدها؟ و(ربّ) لا تتعلق بشيء، وإنما تدخل لإفادة التكثير أو التقليل، وهي "زائدة في الإعراب دون المعنى" (ابن هشام،1985، 182/1)، وجَعْل (ربّ) أو الواو النائبة عنها حرف إضافة يجردها من معناها الذي سيقت من أجله، ويحملها وظيفة لفظية لا وجود لها؛ لأنها ليست لربط ما قبلها بما بعدها.

و(الإضافة) تقتضي شيئًا قبل حرف (الإضافة) وشيئًا بعده، نحو: (ذهبت إلى زيدٍ)، وهذا لا بد منه وإلا فلا إضافة، لكن في (واللهِ لأنصرنك) _ وأمثاله _ كيف سيسمي المخزومي (الواو) حرف إضافة مع أنه يرفض التقدير، ومن هنا نصل إلى تناقض المخزومي مع نفسه، فهو إذ يرفض التقدير يقع فيه، وإلا فلن يستقيم له مصطلح (الإضافة) هنا، والأصل: (أحلف بالله لأنصرنك)، و"قد يحذف الفعل تخفيفًا لكثرة القسم، واجتزاء بدلالة حرف الجر عليه، فيقولون: (بالله لأفعلن)، وأدوات القسم خمسة أحرف، وهي: (الباء)، و(الواو)، و(التاء)، و(اللام)، و(من)، فأما (الباء) فهي أصل حروف القسم لأنها حرف إضافة..." (ابن يعيش، 2001، 254/5)، ويقول سيبويه: "وقال الخليل إنما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف (مررت به) بـ(الباء)، إلا أن الفعل يجيء مضمرًا في هذا الباب، والحلف توكيد" (سيبويه، 3/ 497)، وها أنت ذا تلاحظ أن المخزومي واقع بين أمرين كليهما يوقعانه في حرجٍ وتناقض، فإن قال: لا تقدير، قلنا: لا إضافة، وإن قال بالتقدير، قلنا له: هذا يخالف منهجك الذي يرفض التقدير ويحاربه، لا سيما أن المعنى يستقيم بدونه.

ولو جعلنا (خلا)، و(عدا)، و(حاشا) حروف (إضافة) لوقعنا في تصادم صارخ؛ إذ هي حروف (إخراج)، وهذا يعني أنها تُخرِج ما بعدها عما قبلها في الحكم، فلو قلت: (جاء الطلابُ خلا زيدٍ)، فـ(زيد) مخرج من حكم المجيء بـ(خلا)، و(جاء): مضاف إلى المخرج من الحكم وهو (زيد) بـ(خلا)، وهذا يعني: أنها تُخرِج ما بعدها عما قبلها، وتُضيف ما قبلها إلى ما بعدها في آن، فكيف هذا؟! واقرأ قول ابن هشام: "السادس حرف الاستثناء وهو: (خلا)، و(عدا)، و(حاشا) إذا خفضن فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه، كما أن (إلا) كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم". (ابن هشام، 1985، 1/ 578).

وهنا نجد المخزومي يقع في حرجٍ شديدٍ آخر؛ وذلك لأنه يرى أن (الإخراج) يقتضي النصب، ولْيكن الأمر كذلك، فكيف نوفق بين (الإخراج) الذي يقتضي النصب، و(الإضافة) بحرف المقتضية للخفض، نحو: (جاء الناس خلا زيدٍ) (المخزومي، 1986، صـ83، 84)؟ حيث نرى الاسم المخرج مما قبله _ الذي هو (زيد) _ مجرورًا، وكان على رأيه أن يكون منصوبًا، فهل يعني هذا أن عامل (الإضافة) أقوى من عامل النصب (الإخراج)؟! وهو بهذا يضاعف تناقضه، فهو إذ يحارب فكرة التنازع، ويحذف باب التنازع يقع فيه، فـ(الإخراج) يقتضي (النصب)، و(الإضافة) تقتضي (الجر)، وكلاهما يتنازعان معمولًا واحدًا (زيدا)، وأكثر من ذلك أننا نستنتج أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، ولو لم يكن الأمر كذلك لما نُصب اسم حقه _ كما يرى المخزومي _ النصب؛ لأنه مخرج من حكم ما قبله.

والباحث يسأل المخزومي ما الذي ألغى عمل (الإخراج) هنا؟ ولو كان (الإخراج) هو المقتضي للنصب فها هو قائم ولم يلغه شيء، والمعروف أن العامل يظل عاملًا ما لم يلغه شيء، مثل: (إنّ وأخواتها) تظل على عملها ما لم تكفها (ما)، وأما (حروف الجر) نفسها فلا تكف غيرها عن العمل وإن عملت ظاهرًا، مثل: (ما جاء من رجلٍ)، فـ(رجل): مجرور لفظًا مرفوع محلًا، وهذا يعني أن عمل الفعل ما زال قائمًا، ولماذا (الإخراج) هنا لم يعد يقتضي النصب وهو ما زال قائمًا؟ هل كفّته (خلا) عن العمل، أم أنه بوسعنا أن نقول في (زيد) من (جاء الطلاب خلا زيدٍ): مجرور لفظًا منصوب محلًا بالإخراج؟ لكن لم يقل بهذا أحد، وهذا يدلك على أن (الإخراج) ليس هو ما يعمل النصب، وإلا لكان ناصبًا حيث لم يكفّه عن العمل كافٌ.

ومما يزيدك وضوحًا أنك تقول: (أكلت السمكة إلى رأسها)، فـ(الرأس) هنا غير داخل في الأكل، وهذا واضح، ولو أعربت (إلى) حرف (إضافة) لأوهم أنه داخل في الأكل؛ لأنك تضيف الفعل (أكل) إلى ما بعده (الرأس)، وهنا نقع في تصادم جلي جدا، تصادم المعنى المستفاد من (إلى) مع وظيفتها اللفظية (ربط الكلام)، ولو قلنا: حرف (جر) لانتفى هذا التصادم، والقول بأن (إلى) حرف إضافة يجعلها مثل: (حتى) التي يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها).

ومن الأمور التي تبين بجلاء فساد قوله هذان المثالان: (زيد أسد)، و(زيد كالأسد) فـ(الكاف) هنا لم يؤت به للإضافة، والحقيقة أننا في غنى عنه ولا حاجة لنا به إلى ربط الكلام، يدلك على هذا قولك: (زيد أسد)، وما الكاف في (زيد كالأسد) إلا للتشبيه، وهو نائب عن (مثل) وليس من ثم لربط الكلام ولإضافة ما قبله إلى ما بعده، ولو قلتَ: حرف إضافة لأسقطتَ أو أفسدتَ الغرض البلاغي الذي أُتِيَ بـ(الكاف) من أجله وهو التشبيه.

ومن التناقضات اللفظية التي يجلبها إطلاق (الإضافة) على (الجر) ما تراه في قوله تعالى: "وما ربك بظلامٍ للعبيد" [فصلت: ٤٦]، فـ(الباء) لإضافة ما قبله إلى ما بعده، وهو بهذا ينقض عمل النفي؛ إذ النفي جيء به لإخراج المبتدأ من حكم الخبر، بمعنى: نفي الظلم عنه تعالى، لكن القول بأن (الباء) حرف (إضافة) يوقعنا في هذا التناقض، وكأنك بهذا أضفت الله إلى الظلم والظلّام.

ولقائلٍ من أنصار المخزومي أن يستوقفنا بقوله: وكيف لك أن تقول في قوله: "ولا يظلمُ ربُك أحدا" [الكهف: ٤٩]، وها نحن أولاء نقول: (رب) فاعل مسند إليه، فيكف ننفي الظلم عنه، ونقول: إنه فاعل، أليس في هذا من تصادم كما في ذاك؟ وإذا كان فيه من تصادم فلنستسغه كما استسغنا ذاك أيضًا، نقول له: ليس الأمر كما ظننت، ولا يصح أن تقيس هذا على ذاك؛ لأنه في "ولا يظلمُ ربُك أحدا" لا يوجد مخرج أو شيء آخر، وليس إلا القول بأنه فاعل، وإن كان يناقض النفي وينسب _ صناعةً أو لفظًا لا معنى _ إلى الفاعل ما ليس من صفاته، بخلاف: "وما ربك بظلام للعبيد" إذ يمكننا العدول عن مصطلح (الإضافة) الذي يأتي بالتناقض إلى مصطلح (الجر)، وبهذا يتبين لك أن الأول لا يجري على الثاني، وبهذا صح اعتراضنا على المخزومي.

يقع المخزومي في تناقضات عجيبة في جمل بسيطة من مثل: (محمد في المدرسة)، فعنده أن الجار والمجرور (في المدرسة): مسند (خبر) (المخزومي، صـ73)، وهذا يعني: أنه أسند الخبر (في المدرسة) إلى المسند إليه (محمد)، وكون (إلى) حرف (إضافة) يتناقض والإسناد؛ ذلك أنه يضيف المسند إليه (محمدا) إلى (المدرسة)، وهذا يعني أن (محمدا): مضاف، و(المدرسة): مضاف إليه، فكيف يجعل من المبتدأ (محمد) مسندا إليه، يسند إليه ما بعده ثم _ في الوقت نفسه _ يعكس الأمر بأن يضيفه إلى ما بعده؟! وزاد الأمر سوءًا قوله بـ(الخلاف)، فالمسند (الخبر): (في المدرسة) لم يرفع؛ لأنه ليس عين المبتدأ، ولا هو صفة له (المخزومي، 1986، صـ73، 74)، وقوله هذا يزعزع أهم عماد تقوم عليه نظريته (المخزومي، 1986، صـ81، 70) _ بل هي نظرية أستاذه إبراهيم مصطفى (مصطفى، صـ42، 55)، والحق أنها ليست من بنات أفكاره، وإنما هي مستقاة من النحاة القدامى (الزمخشري، 1993، 37/1)، و(ابن الحاجب، 1989، 601/2)، و(ابن الحاجب، 2010، 11/1)، و(الأستراباذي، 1978، 71/1، 62)، و(الرقيميش، 2020، صـ 114، 115) _ الذي هو (الإسناد)؛ ذلك أن الإسناد يقتضي الرفع، وتراه يرصد (الخبر) ضمن المرفوعات (المخزومي، 1986،

صـ70)، وهنا نرى الخبر (في المدرسة) مجرورًا، والجر أو الخفض علم الإضافة (المخزومي، 1986، صـ76)، وإنك لتعجب من اجتماع كل هذه المتناقضات من (خلافٍ)، و(إسنادٍ)، و(إضافةٍ) في جملة: (محمد في المدرسة)، وما جملة التناقضات هذه إلا لأنه رفض تقدير متعلق يكون هو الخبر (المخزومي، 1986، صـ181، 182)، ولو قال كما قال البصريون: إن الجار والمجرور ليس خبرًا وإنما متعلق بخبر محذوف لما وقع فيما وقع؛ لأنه لو قال: (محمدٌ مستقرٌ في المدرسةِ) لما وقع في علاقة التناقض بين (الإسناد)، و(الإضافة)؛ لأن المسند إليه: (محمدا) لن يكون ضمن (الإضافة)، فقط نقول: والجار والمجرور متعلق بالخبر المقدر: (مستقر)، ومن ثم فلا علاقة إضافة بين المسند إليه: (محمد)، والجار والمجرور: (في المدرسة)، ولن نجد (الخلاف)؛ لأن الجار والمجرور لن يكون خبرًا؛ بل الخبر (مستقر)، وقوله: إن الجار والمجرور مسند (خبر) أدى إلى جعل علاقة (الإضافة) رابطة بين ركني الجملة: المسند إليه (محمد)، والمسند (في المدرسة)، وهذا زلة كبيرة؛ لأنه بهذا قد خلط بين العلاقتين: علاقة (الإسناد)، و(الإضافة)؛ وإلا فعلاقة (الإسناد) هي التي تربط بين ركني الجملة: (المسند إليه)، و(المسند)، وليست كذلك علاقة: (الإضافة)، أما هي _ أي: علاقة (الإضافة) _ فلا تكون بين ركني الجملة، وإنما بين عنصرين يؤلفان معًا ركن الجلمة الثاني الذي هو الخبر، يعني: بين (مستقر) والمتعلق به (في المدرسة)، ولا تتكون منهما فكرة تامة، بخلاف علاقة (الإسناد) التي تكون بين ركني الجلمة، وتتكون منهما فكرة تامة، والمخزومي نفسه يقول نحو هذا الكلام، حيث ينص على الفرق بين العلاقتين، وأن علاقة (الإسناد) علامتها الضمة التي "تدل على تحقق النسبة بين (المسند إليه)، و(المسند)، أو تحقق الارتباط بين ركنين" (المخزومي، 1986، صـ70)، وأن "الخفض علم (الإضافة)... فحيث وجد الارتباط بين كلمتين _ أعني: الارتباط الذي يتمثل بنسبة لا تعبر عن فكرة تامة _ وجد الخفض" (المخزومي، 1986، صـ75)، لكن جعْله (في المدرسة) مسندًا (خبرًا) نسف كل كلامه هذا.

النتائج:

المصطلح الكوفيّ مصطلحٌ عائمٌ لا قرار له، وكان هذا نتيجة عدمِ وجودِ منهجٍ كليٍ تنتظم فيه المصطلحات من البداية إلى النهاية، ولم يكن لديهم مرجع أو معيار يحتكمون إليه حين تصطدم المصطلحات وتتداخل.

كان هم الكوفيين الأول هو التحرر من هيمنة النحو البصري، أو الحد منه، وقد دفعهم هذا إلى استعمال مصطلحاتٍ بصريةٍ غيرِ شائعة، أو إيجاد مصطلحاتٍ جديدة، وفي حال تمكنوا من هذا لا يسألون أنفسهم لماذا هجر البصريون هذا المصطلح، أو ذاك، ولا يتوقفون عند المصطلح الذي ابتكروه بالدراسة والنقد والتحليل، إذ ينسيهم أو يصرفهم حب التفرد والمخالفة عن كل هذا.

لاحظ النحاة كثيرًا من التناقضات التي تكون مع تسمية (حروف الجر) بـ(حروف إضافة)؛ فضيقوا مصطلح (الإضافة) وأخذوا يقصرونه على (الإضافة) بدون حرف، وسار الناس على هذا، ولا تجد اليوم من يطلق على (حروف الجر) (حروف إضافة) لا سيما في المرحلة الجامعية والمراحل قبلها، وقليل هم من يعرفون أن (حروف الجر) كانت تندرج تحت مصطلح (الإضافة).

مصطلح (الجر) أدق وأخص من مصطلح (الإضافة)؛ لأنه أصبح خاصًا بالجر بـ(حرف)، بخلاف (الإضافة) التي هي مصطلح مشترك بين (الإضافة) بحرف و(الإضافة) بدونه، وهذا يوهم أن الإضافتين لهما الأحكام نفسها، والأمر ليس كذلك.

وقع مهدي المخزومي بدعوته إلى استبدال مصطلح (الإضافة) بـ(الجر) في تناقضٍ شديد، فهو إذ يحارب التقدير يسقط فيه؛ إذ هناك مواضع لا تستقيم (الإضافة) فيها إلا بالتقدير، وهناك مواضع لا مجال للتقدير فيها، كما هو الحال مع (ربّ) التي ليست وظيفتها ربط ما قبلها بما بعدها، وإنما التقليل أو التكثير.

كذلك يقع المخزومي في تناقض آخر؛ ذلك أنه يرى أن المُخرَج مما قبله حكمه النصب، وأنت ترى أن ما بعد (خلا)، و(عدا)، و(حاشا) _ وهو مخرج من حكم ما قبله _ يكون مجرورًا، وكأنه قد اجتمع عاملان على معمولٍ واحدٍ فتنازعاه، وكانت الغلبة للفظي منهما (حرف الجر).

دعوة المخزومي الرامية إلى إعادة تسمية (حروف الجر) بـ(حروف إضافة) توقعه في تناقضٍ شديد، بل تهدم أسسه التي أراد لها أن تكون منطلقًا لتجديد النحو، حيث تجد التصادم بين (الإسناد)، و(الإضافة)، وتجد حرف الإضافة (حرف الجر) يربط بين ركني الإسناد، وتجد المضاف والمضاف إليه يكوّنان جملة تامة، وهما ليسا كذلك، وتجده يضيف المسند إليه إلى المسند... .

المصادر والمراجع

الكتب:

1. ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الأسنوي المالكي، 2010م، الكافية في علم النحو، ط1، تحـ: صالح عبدالعظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب _ القاهرة.
2. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمر جمال الدين الكردي، 1409هـ 1989م، أمالي ابن الحاجب، ط1، تحـ: فخر صالح قدارة، الناشر: دار عمّار _ عمّان _ الأردن.

3. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، 1985م، الأصول في النحو، ط1، تحـ: عبدالحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة _ بيروت.
4. ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف، 1985هـ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط6، تحـ: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله. الناشر: دار الفكر - بيروت.
5. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، 1422هـ - 2001م، شرح المفصل، ط1، قدم له: إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
6. الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي زين الدين المصري، 1421هـ _ 2000م، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، تحـ: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية _ بيروت.
7. الأستراباذي، رضي الدين، 1398هـ _ 1978م، شرح الرضي على الكافية، د.ط، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا .
8. امرؤ القيس، 1425هـ _ 2004م، ديوان شعر، ط2، تحـ: عبدالرحمن المصطاوي. الناشر: دار المعرفة _ بيروت.
9. البجائي الأبذي، شهاب الدين الأندلسي، 1421هـ، 2001م، الحدود في علم النحو: أحمد بن محمد بن محمد، تحـ: نجاة حسن عبدالله نولي. الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
10. حسان، تمام، 1420هـ _2000م، الخلاصة النحوية، ط1، الناشر: عالم الكتب.
11. حسان، تمام، 1994م، اللغة العربية معناها ومبناها، د.ط، الناشر: دار الثقافة _ البيضاء.
12. الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، 1405هـ، 1985م، اللامات، ط2، تحـ: مازن المبارك. الناشر: دار الفكر _ دمشق.
13. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله، 1993م، المفصل في صنعة الإعراب، ط1، تحـ: علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال _ بيروت.
14. السامرائي، إبراهيم، 1987م، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط1، الناشر: دار الفكر- عمان.
15. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي أبو بشر الملقب بسيبويه، 1408هـ _ 1988م، الكتاب، ط3، تحـ: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي _ القاهرة.
16. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، د.ط، تحـ: عبدالحميد هنداوي. الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.
17. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، 1417هـ - 1997م. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك، ط1، د. تحـ. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
18. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط7، الناشر: دار المعارف _ القاهرة.
19. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، د.ط، تحـ: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة.
20. الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، معجم العين، د. ط، تحـ: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال.
21. المبرد، محمد يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس، المقتضب، د.ط، تحـ: محمد عبدالخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب _ بيروت.
22. المخزومي، مهدي، 1377هـ - 1958م، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر.
23. المخزومي، مهدي، 1406هـ - 1986م، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، الناشر: دار الرائد العربي – بيروت.
24. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، د.ط، الناشر: مؤسسة الرسالة هنداوي للتعليم والثقافة _ القاهرة.

الرسائل:

1ـ الرقيمي، صادق محمد محمد، 1441هـ _ 2020م، الخلاف بين أعلام النحو المحدثين (دراسة موازنة)، رسالة ماجستير، كلية الآداب _ جامعة: ذمار _ اليمن.